

الجسد المستباح في السياسة العربية



كوفيد-19 والمبادئ المؤسسة للمنظمات الدولية



للباحث
للدّراسات الاستراتيجيّة والإعلاميّة
دوريّة محكمة تصدر عن مركز الجزيرّة للدراسات

العدد 7 - أغسطس/آب 2020

رئيس التحرير
د. محمد المختار الخليل

مدير التحرير
أ.د. لقاء مكي

سكرتير التحرير
د. محمد الراجي

هيئة التحرير
د. عز الدين عبد المولى
العنود أحمد آل ثاني
د. فاطمة الصمادي
د. سيدني أحمد ولد الأمير
د. شفيق شقير
الحواس تقية
محمد عبد العاطي
يارا النجار

المراجع اللغوي
إسلام عبد التواب



مركز الجزيرّة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

الحمد لله رب العالمين

آراء الباحثين والكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات تتبناها المجلة
أو مركز الجزيرة للدراسات

ترتيب الدراسات يخضع لاعتبارات فنية فقط

جميع الحقوق محفوظة



الدوحة - قطر
هاتف: +974 40158384
فاكس: +974 44831346 - البريد الإلكتروني: lubab@aljazeera.net

ISSN 8753-2617

تصميم الغلاف: قطاع الإبداع الفني بشبكة الجزيرة الإعلامية
الطباعة : مطبع قطر الوطنية - الدوحة - قطر - هاتف : +974 4444 8452

مراجعة نقدية لنظرية ترتيب الأجندة في سياق البيئة الرقمية للاتصال والإعلام

A Critique of the Agenda-Setting Theory in the Context of the Digital Communication and Media Environment

* عزام أبو الحمام - Abu- Alhamam

ملخص:

تقوم الدراسة بمراجعة نقدية لنظرية ترتيب الأجندة في سياق البيئة الرقمية الشبكية، وهي تنتهي إلى البحوث النظرية/الأساسية، ويهدف هذا النوع من البحوث إلى تحقيق الفهم وتوسيع دائرة المعرفة إسهاماً في تأصيل بعض المفاهيم أو النظريات. وتفترض الدراسة أن بيئه الاتصال الرقمية كان لها تأثير عميق في مرتکزات نظرية ترتيب الأجندة، من أهمها زعزعة احتكار وسائل الإعلام التقليدية لعملية ترتيب الأجندة، وهو ما أدى إلى زيادة مساهمة الجمهور في عمليات بناء الأجندة وممارسة دور حراسة البوابة الإعلامية.

كلمات مفتاحية: مراجعة نقدية، نظرية ترتيب الأجندة، البيئة الرقمية، البحوث النظرية الأساسية.

Abstract:

In this study, the researcher carries out a critical review of the theory of agenda setting in the context of the networked digital environment. As a fundamental or theoretical study, it aims to achieve understanding as a contribution to rooting certain concepts or theories. The study presupposes that the digital communication environment had a profound impact on the foundations of the agenda setting theory and its mechanisms. The most prominent of which is that the monopoly of traditional media of the agenda-setting process has been undermined, causing increased public participation in the process of agenda building and the practice of media gatekeeping.

Keywords: Critical Review, Agenda-Setting, Digital Environment, Fundamental Study.

* د. عزام أبو الحمام، باحث في علوم الإعلام والاتصال، الأردن.

Dr. Azzam Abu- Alhamam, Researcher in Mass Communication and Media Studies, Jordan.

مقدمة

كيف يبني الجمهور تصوراته حول مسألة محددة أو حدث معين؟ هل انتهى دور وسائل الإعلام الجماهيرية في بناء أجندة الجمهور أمام صعود وسائل الإعلام الرقمية؟ وهل بقيت آليات ترتيب الأجندـة كما كانت معروفة في السابق بعد أن بتنا نعيش في بيـئة اتصال رقميـة شبـكـية الاتصال ذات خصـائـص وقدرات هائلـة أثـرـت تأثيرـاً عمـيقـاً في مختلف عمـليـات الاتصال والإعلام وفي بعض منطلقاتها ونـماذـجـها النـظـريـةـ؟

هذه الأسئلة وغيرها تدفعنا لمراجعة نظرية ترتيب الأجندـةـ (Agenda Setting Theory) وما تعرضـتـ لهـ منـ تـأـيـيرـ فيـ ضـوءـ نـشـوـءـ بـيـئـةـ اـتـصـالـ جـدـيدـةـ هيـ ماـ نـخـتـصـرـ هـنـاـ بـبـيـئـةـ الرـقـمـيـةـ؛ لأنـهاـ تـقـومـ عـلـىـ التـكـنـوـلـوـجـيـاـ الرـقـمـيـةـ ذاتـ الـقـدـرـاتـ الـهـائـلـةـ خـلـالـاـ لـلـبـيـئـةـ السـابـقـةـ الـتـيـ اـعـتـمـدـتـ عـلـىـ الـأـنـظـمـةـ الـتـنـاظـرـيـةـ.

وتقوم نظرية الأجـنـدـةـ عـلـىـ قـاعـدـةـ مـفـادـهـ أـنـ جـمـيعـ الـأـخـبـارـ وـالـمـعـلـومـاتـ وـالـصـورـ الـتـيـ تـبـثـهـاـ وـسـائـلـ الـإـعـلـامـ ماـ هـيـ إـلـاـ حـصـيـلـةـ عـمـلـيـةـ تـأـلـيفـيـةـ بـيـنـ اـهـتـمـامـاتـ الـجـمـهـورـ وـبـيـنـ سـيـاسـاتـ وـسـائـلـ الـإـعـلـامـ، وـحـيـثـ يـتـطـلـعـ الـجـمـهـورـ إـلـىـ تـلـقـيـ الـأـخـبـارـ وـالـمـعـلـومـاتـ وـالـصـورـ الـتـيـ تـتـصـلـ بـجـيـاتـهـ وـاهـتـمـامـاتـهـ وـشـؤـونـهـ الـمـخـتـلـفـةـ، تـؤـثـرـ وـسـائـلـ الـإـعـلـامـ فـيـ الـجـمـهـورـ مـنـ حـيـثـ تـقـدـيرـ أـهـمـيـةـ الـأـحـدـاثـ وـالـقـضـائـاـ الـحـارـيـةـ فـيـ الـمـسـتـوـىـ الـأـوـلـ ثـمـ صـنـاعـةـ الـأـطـرـ الـتـيـ تـحـدـدـ لـلـجـمـهـورـ السـيـاقـ.

الـمـرـغـوبـ لـلـأـحـدـاثـ فـيـ الـمـسـتـوـىـ الـثـانـيـ، ثـمـ تـنـتـهـيـ إـلـىـ الـمـسـتـوـىـ الـشـبـكـيـ الـذـيـ يـعـنيـ الـرـيـطـ بـيـنـ مـخـتـلـفـ الـعـنـاصـرـ الـمـعـرـفـيـةـ وـالـنـصـورـيـةـ الـتـيـ تـنـتـجـ عـنـ مـخـتـلـفـ الـمـنـابـرـ الـإـعـلـامـيـةـ.

وـتـسـتـعـرـضـ الـدـرـاسـةـ بـأـسـلـوبـ نـقـديـ تـحـلـيلـيـ الـأـدـبـ الـنـظـريـ لـبـحـوثـ نـظـرـيـةـ الـأـجـنـدـةـ وـمـاـ يـتـصـلـ بـهـاـ، وـتـقـتـمـ بـمـنـاقـشـةـ التـحـولـاتـ الـنـظـرـيـةـ فـيـ آـلـيـاتـ تـرـتـيبـ الـأـجـنـدـةـ فـيـ الـبـيـئـةـ الرـقـمـيـةـ الـشـبـكـيـةـ وـفـقـ أـرـبـعـةـ مـحاـورـ رـئـيـسـةـ، قـبـلـ أـنـ تـنـتـهـيـ إـلـىـ خـاتـمـةـ الـدـرـاسـةـ.

1. الإطار المنهجي للدراسة

يتضمن الإطار المنهجي إشكالية الدراسة وأسئلتها وأهميتها وأهدافها والمنهج الذي استخدمه الباحث في مقاربة أبعاد المشكلة البحثية كما يلي:

أ- إشكالية الدراسة

إذا كان معظم النظريات السابقة بُرِزَ وتبُلُورَ في ظل البيئة الإعلامية التقليدية التي امتازت بسطوة المنظمات الإعلامية ذات الاتصال المهيمن؛ وكانت هذه النظريات صالحة لتأطير تلك العمليات، فتحت الأن بصدق بيئه إعلامية واتصالية - مغایرة إلى حد كبير - تقوم على التكنولوجيا الرقمية وعلى الشبكات، ومن ثم يمكن الافتراض أن تحولات البيئة الإعلامية والاتصالية أثّرت بشكل ما في المنطلقات النظرية لترتيب الأجندة وفرضياتها، ويمكن التعبير عن إشكالية الدراسة بالسؤال الرئيس الآتي:

- ما تأثير البيئة الإعلامية الرقمية الشبكية في مرتکرات نظرية ترتيب الأجندة وفرضياتها؟

ب- أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة أهميتها من أهمية نظرية الأجندة التي تُعدُّ من أكثر العمليات تأثيراً في بناء الاتجاهات والتأثير على الأنشطة السياسية والاقتصادية بوجه خاص، وعلى المجال العام بوجه عام. وحسب بعض الباحثين، فإن نظرية الأجندة تعتبر من أهم النظريات إن لم تكن أهمها؛ لأنها تمتاز بالمرونة وقابلية التطور ولعلاقتها الوثيقة بنظرية أخرى^(١).

وتزداد أهمية الدراسة في ضوء ما استجد من تطورات تكنولوجيا واتصالية وثقافية أثّرت بدورها على نظرية ترتيب الأجندة؛ ما يستدعي مراجعتها وكشف الجوانب التي تأثرت بفعل البيئة الرقمية التي اجتاحت مجالات الاتصال والإعلام بجميع عناصرها.

ج- أهداف الدراسة

تحاول الدراسة الإجابة على السؤال الرئيس من خلال مناقشة الأهداف/المحاور الآتية:

- التعرف على تأثير البيئة الرقمية الشبكية في جمهور وسائل الإعلام وانعكاسات ذلك على ترتيب الأجندة.
- مناقشة أهم المفاهيم ذات العلاقة بترتيب الأجندة التي تعرضت لتحولات البيئة الرقمية.
- تحديد الاتجاهات البحثية المستجدة في ترتيب الأجندة.

د- منهج الدراسة

تستخدم الدراسة المنهج النظري/الأساسي (Basic Method)، وهو المنهج الذي يقوم على جمع المعلومات من خلال البحوث والدراسات السابقة وتصنيفها وتحليلها بأسلوب نقدي من خلال الاستدلال والقياس وغيره من الأساليب التحليلية. والدراسات النظرية لا تهدف إلى تقديم نتائج تطبيقية جديدة أو إيجاد اختراع جديد بقدر ما تهدف إلى الفهم⁽²⁾ وتوسيع دائرة المعرفة بشأن الطواهر العلمية المختلفة.

2. الأدب النظري وصيغة المقاربات

2.1. نظرية ترتيب الأجندة أو ترتيب الأولويات: بداياتها ومراحل تطورها
أولاً: نشوء نظرية ترتيب الأجندة

تعزو الأدبيات الأولى نشوء نظرية ترتيب الأولويات أو الأجندة إلى عدد من الرواد الغربيين، وفي مقدمتهم والتر لييمان (Walter Lippmann) الذي أصدر كتاباً مهمّاً بعنوان "الرأي العام" (1922) يناقش فيه دور وسائل الإعلام ك وسيط بين الواقع والجمهور. وكان لييمان يرى أن الرأي العام ما هو إلا رد فعل على ما نراه في محتوى وسائل الإعلام أو صورة له، وهو ليس بالضرورة انعكاساً للواقع⁽³⁾. وقد عثّر الفصل الافتتاحي لهذا الكتاب بعبارة "العالم في الخارج والصورة في رؤوسنا"، وهي المقوله التي منها انبثقت فكرة "ترتيب الأجندة" وتعني أن وسائل الإعلام لا تعكس الواقع الحقيقي، بل تقوم بتصويره وتشكيله⁽⁴⁾.

وبحسب لييمان، فإن المحررين لا يمكنهم إضافة جميع الأحداث في العالم، ولا يستطيع أي محرر أن يكون في أكثر من موقع في الوقت نفسه، فهم لا ينظرون في كرة كريستالية لرؤيه العالم، والصحف لا تحاول -ولا تستطيع- إبقاء أعينها على كل البشر، لذلك فهي تعتمد على مراقبة محطات محددة، مثل بعض المؤسسات والمليئات السياسية والاقتصادية⁽⁵⁾.

طرق الموضوع بعد ذلك من قبل آخرين، منهم برنارد كوهن (Bernard Cohen) في كتابه "الصحافة والسياسة الخارجية: 1963"⁽⁶⁾، وأشار فيه إلى "أن وسائل الاتصال الجماهيرية لا تنجح في تحديد ما يفكّر به الجمهور، ولكنها ناجحة بصفة مذهلة في تحديد ما ينبغي أن يفكّر فيه هذا الجمهور"⁽⁷⁾.

هذا يعني أن ترتيب الأجندة الذي تفرضه وسائل الإعلام قد يُحدّد ما يجب أن يشغل ذهن المرأة، لكنه قد لا ينجح في توجيهه أو التأثير فيه كما أرادت وسائل الإعلام؛ ذلك أن منظومات أخرى تتدخل في عمليات التأثير هذه منها آليات الإدراك الانتقائي، إضافة إلى عمليات التوسط أو (التدفق على مرحلتين) وغير ذلك مما تناولته نظريات إعلامية أخرى وهو ما سنأتي على عرضه في هذه الدراسة.

ظلّلت أفكار وملحوظات النظرية في تطور مستمر إلى أن صُقلّت في النصف الثاني من القرن الماضي بواسطة عدد من الدراسات كان الفضل فيها للثنائي، ماكسويل ماكومبس (Maxwell McCombs) ودونالد شو (Donald Shaw) وزملاء آخرين لماكومبس. وكان ماكومبس وشو قد اختبرا فرضيات النظرية في أبحاثهما حول أداء الأجندة أثناء الانتخابات الأمريكية 1968، ونشرت الدراسة في العام 1972، ومن خلال شراكة امتدت لأربعين عاماً نشر الباحثان عدداً من البحوث الأمريكية التي تناولت جوانب مختلفة من النظرية وتطبيقاتها ليغدو الأبوين المؤسسين للنظرية ومنهجها البحثي⁽⁸⁾.

لقد تركز اهتمام بحوث الأجندة في بداية ظهورها حول تأثير أجندة وسائل الإعلام على أجندة الجمهور، خصوصاً فيما يتعلق بقضايا الانتخابات والقضايا السياسية عموماً. وهذا ما يمثل المستوى الأول من نظرية الأجندة، وانشغلت بحوث الأجندة آنذاك بفرضية أن وسائل الإعلام تفرض أجندها الخاصة وتؤثر في بناء المعاني للجمهور أو على الأقل في تصنيف القضايا من حيث الأهمية النسبية.

ومنذ أن تم نشر دراسة ماكومبس وشو (1972) المعروفة بدراسة "تشابل هيل" (Chapel Hill) ظل الشأن السياسي من أهم الموضوعات والقضايا التي تلتتصق بدراسات بحوث الأجندة، وقد أشارت دراسة مسحية أجريت على 512 بحثاً نشرت بين الأعوام 1972-2015 إلى أن الشأن السياسي حاز الاهتمام الأعلى بنسبة 26.8 %، بينما توزعت باقي النسب على ثمانية مجالات موضوعية أخرى كالاقتصاد والصحة والشأن الاجتماعي والبيئة، وغير ذلك⁽⁹⁾. ويعود هذا الارتباط بين ترتيب الأجندة وبين الشأن السياسي إلى فرضية أن الناس الذين يُيدون اهتماماً كبيراً بالأخبار السياسية سوف يبحثون بنشاط عن المعلومات والأخبار، مما قد يجعلهم أكثر عرضة لتأثير ترتيب الأجندة⁽¹⁰⁾.

والواقع، أن بحوث النظرية لم تقتصر على الانتخابات والإعلام الإخباري؛ إذ استكشف

العديد من الباحثين استمرار تأثير وضع الأجندة في مجموعة متنوعة من مواقف التواصل؛ وهذا ما يفسّر أن نظرية ترتيب الأجندة لها قيمة نظرية قادرة على تجميع الظواهر الاجتماعية وتوليد أسئلة بحثية جديدة.

ثانيًا: مراحل تطور النظرية

لخص ماكسويل ماكومبس ولي غو (Lei Guo) تدرج اهتمام بحوث الأجندة ضمن ثلاث مراحل أو مستويات كالتالي⁽¹¹⁾:

- أولاً: عمل وسائل الإعلام في تركيز اهتمام الجمهور على عدد قليل من القضايا والموضوعات الرئيسية.

- ثانياً: تقترح وسائل الإعلام في المستوى الثاني على الناس كيف يفكرون في القضايا والموضوعات، وهو ما يُسمّهم في بناء تصورات محددة لجوانب الموضوعات والقضايا المطروحة. وهنا، تقوم هذه الوسائل ببناء مفهومها من السمات الأكثر بروزًا لجوانب هذه الموضوعات (الصور الذهنية والأطر).

- ثالثاً: وسائل الإعلام يمكن أن تؤثر في بناء صورة متكاملة لهذه السمات أو بناء الشبكة المعرفية للجمهور (The Associative Network Model).

بصيغة أخرى، فإن المستوى الثالث من الأجندة يقترح على متلقى الأخبار كيفية ربط الأخبار معًا. لذلك فهذا المستوى هو الذي يؤدي إلى صيغة الشبكة⁽¹²⁾، أي التأثير الناتج عن الاتصال الشبكي، وهو المستوى الذي بدأ يشهد توسيعًا وازدهارًا واضحين إثر الواقع الاتصالي الجديد، أو ما دُرِج على وصفه بالبيئة الاتصالية الجديدة، أو البيئة الرقمية، وسنعتمد في هذه الدراسة مصطلح البيئة الرقمية؛ لأن البيئة الاتصالية الجديدة لم تعد جديدة وقد انطلقت منذ حوالي ثلاثين عامًا مع انطلاق شبكة الإنترنت وتطور الويب إلى المستوى الذي نحن فيه الآن، بينما تظل الرقمية هي صلب هذا الواقع الاتصالي الشبكي.

إن واحدة من نقاط قوة نظرية الأجندة -مثلاً يؤكد الثنائي، ماكومبس وغانم- خالل عشرات السنوات الماضية هو تكاملها مع عديد المفاهيم والنظريات، وقد أدمجت في العديد من النظريات ومنها نظرية حراسة البوابة، وثمة تكامل مع نظرية دوامة الصمت (Spiral of Silence)، الخاصة بالرأي العام، وهي تشتراك مع نظرية الأجندة بطريقة أو

بآخرى في تفسيرات سيكولوجية فيما يتعلق بالظواهر الإنسانية⁽¹³⁾.

غير أن نتائج البحث المسحى لكل من يوجين كيم (Yeojin Kim) وآخرين، أظهرت أن استخدام نظريات أخرى إلى جانب نظرية الأجندة كان في مقدمتها نظرية التأطير (Framing Theory) بنسبة 54.1 %، ثم نظرية الفتيل (Priming Theory) وهي من صلب النظريات السيكولوجية، بينما جاءت نظرية حراسة البوابة (Gatekeeping theory) في الرتبة الخامسة بنسبة ضئيلة بلغت 2.6 % فقط⁽¹⁴⁾.

وباستثناء اهتمام دراسات الأجندة بنظرية "الأطر" فهي لم تُولِّ الأهمية الكافية للعلاقة الواضحة مع نظرية الأجندة وحراسة البوابة؛ فالخطاب الراهن بينها واضح وثابت ويتمثل في أن النظريات الثلاثة هي النظريات الرئيسة المؤطّرة للقائم بالاتصال؛ فالقائم بالاتصال هو من يُرتب الأجندة، ويرسم الأطر الملائمة، وقبل ذلك هو من يقوم بدور حراسة البوابة من خلال التحكُّم في تدفق الأخبار والمعلومات والصور. وسنعاود مناقشة العلاقة الوثيقة بين نظرية ترتيب الأجندة وبين نظرية حراسة البوابة الإعلامية والتأطير الإعلامي.

2. البيئة الاتصالية والإعلامية والتحولات السياسية في نظرية ترتيب الأولويات

أولاً : مفهوم البيئة الاتصالية والإعلامية

يُعدُّ مفهوم البيئة الاتصالية (Communication Ecology) مفهوماً مستعاراً من علم البيئة (Ecology)، ومصطلح الإيكولوجي يشير إلى العلاقة بين الكائنات الحية وبينها، ويجيل أيضاً على العلم الذي يدرس تلك العلاقات. بالمقابل، فإن الإيكولوجي الاتصالية تشير إلى العلاقة بين نظم الاتصال والتواصل من جهة، والنظم الاجتماعية التي تستخدمها وترتبط بها بعلاقة التأثير والتأثير، وهذا يعني أن النظم الاتصالية تصبح متغيراً فاعلاً وليس ساكناً في المنظومات الاجتماعية الثقافية تماماً كما هي الحال في البيئة الطبيعية التي تضع بصماتها الواضحة في الأنظمة الحيوية المختلفة.

وتضم البيئة الاتصالية جميع تكنولوجيا منظومة الاتصالات بين الناس، وبين الناس والأجهزة التكنولوجية الأخرى، أي إن هذه البيئة تتَّلَّفُ من مركَّبين أساسين يتَّبَادلان التأثير، هما: منظومات المجتمع والمنظومات التكنولوجية المختلفة. وقد باتت كافة تلك التكنولوجيات اليوم تعتمد على التكنولوجيا الرقمية (Digitalism)، وهذه الأخيرة هي صلب تكنولوجيا الاتصال الحديثة وهي القفزة النوعية التي أدت إلى هذا التطور الكبير في نظم الاتصال

والإعلام، وأكسبتها أهم ملامحها التي جعلتها تتفوق على التكنولوجيا السابقة التمايزية (Analog). وحسب دنيس ماكويل (Denis McQuail)، فإن الرقمنة أو الرقمية هي أكثر الوجوه أو المظاهر الأساسية في تكنولوجيا المعلومات والاتصال⁽¹⁵⁾.

على الأساس السابق، تُعد البيئة الإعلامية نظاماً فرعياً ضمن البيئة الاتصالية الأوسع، فالبيئة الإعلامية تبدو في "اللاماح والسمات الخاصة بالمكان وسكانه من الناس ذات الصلة بالأداء الإعلامي التي تقرّرها مجموعة المحددات والعناصر الكامنة أو الناتجة عن أربعة أبعاد رئيسة، هي: بعد تكنولوجيا الاتصال والإعلام، والبعد السياسي، والبعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي"⁽¹⁶⁾. ومن الصعب التقليل من أهمية أي من تلك الأبعاد لحساب الآخر، فكلّها تشكل النظام البيئي للإعلام.

أما مفهوم الإعلام الرقمي أو (الإعلام الجديد) فهو جميع وسائل الإعلام التي تعتمد في عملها التكنولوجيا الرقمية التي تتيح أيضاً للجمهور المستخدم التفاعل والاتصال بالاتجاه الآخر، بينما لا يمكن عدّ وسائل التواصل الاجتماعي التي يديرها الأفراد إعلاماً رغم أنه يمارس بعض مهامات الإعلام؛ يُستثنى من ذلك موقع التواصل الاجتماعي الذي يقوم عليها مهنيون أو تلك التي تعمل كامتداد لمؤسسات إعلامية مهنية. وعليه، فإن هوية موقع التواصل الاجتماعي يحدّدها القائم بالاتصال، فإذاً أن تكون إعلامية أو ترفيهية أو للتواصل الاجتماعي أو الترويج بشكل عام.

ثانياً: ملامح التحولات في البيئة الرقمية

باتت ملامح التحولات في البيئة الرقمية للاتصال والإعلام ظاهرة للعيان في مستويات مختلفة؛ فعلى مستوى سلسلة الاتصال فإن الإعلام لم يعد ذلك الإعلام المرمي البطريكي مثلما كان يوصف في البيئة السابقة؛ إذ أصبحت التشارکية في إنتاج المضامين الإعلامية ونشرها من أهم ديناميّات هذه البيئة، وتتسع هذه التشارکية لتشمل جميع المواطنين الذي يمتلكون القدرة على النفاذ للإنترنت والتعبير عمّا لديهم من أخبار وآراء وصور وضمن سقف الحريات المتاح من قبل النظم السياسية.

وقد كان من نتائج التكنولوجيا الرقمية ما يُعرف بظاهرة الاندماج (Convergence) بين الوسائل الإعلامية المختلفة؛ فالوسائل باتت قادرة على حمل المضامين الإعلامية بأوعية مختلفة من فيديو وصور ونصوص صوت ومؤثرات بصرية وصوتية، وهذه

الوسائل قابلة للنشر بسهولة عبر موقع الإنترنت تقوم بذلك بدور إعلامي سريع الانتشار وقوى التأثير؛ لأنها تنتقل بين مجموعات الثقة مُمثّلة في الأقارب والأصدقاء والزملاء، أما الاندماج مع وسائل الإعلام فقد بتنا نشهد منذ أكثر من عقدين أن العديد من وسائل الإعلام الجماهيرية أصبحت تعتمد على منصات وتطبيقات الإعلام الرقمي، فبعض الصحف والإذاعات باتت تنشر تقارير مصورة في موقعها الإلكتروني، ومعظم الإذاعات والفضائيات باتت تعتمد على موقع التواصل الاجتماعي وموقعها الإلكترونية.

كان من أبرز تحليلات البيئة الرقمية أن الوسائل الإعلامية أصبحت في علاقة تبادلية واضحة ومتشعبه إضافة ل توفيرها مسارات بديلة متعددة (Alternative Paths)، فخصائص الرقمية تتيح للرسالة التحول والتوظيف في أي وسيلة اتصال كالحواسيب والهواتف والتليفزيون والإذاعة والموقع الإلكتروني والذاكريات الرقمية.

ويقتفي بعض الباحثين أثر مارشال ماكلوهان (Marshall McLuhan) في إيمانهم بحتمية التأثير العميق لтехнологيا الاتصال الجديدة على البنية الاجتماعية الثقافية. ومن هنا، استخدم العديد منهم تحليل الختمية التكنولوجية، وحسب بريس وويليامز، سيصبح كل مستخدم وكل منتج وكل مستهلك لوسائل الإعلام قادرًا على نشر الآراء الفردية، والمنتجات، والقدرات الفنية⁽¹⁷⁾، وهذا هو صلب التشاركية في إنتاج المضمون الإعلامية، وهو ما يُعد تحولاً في ديناميات بناء الأجندة أيضًا.

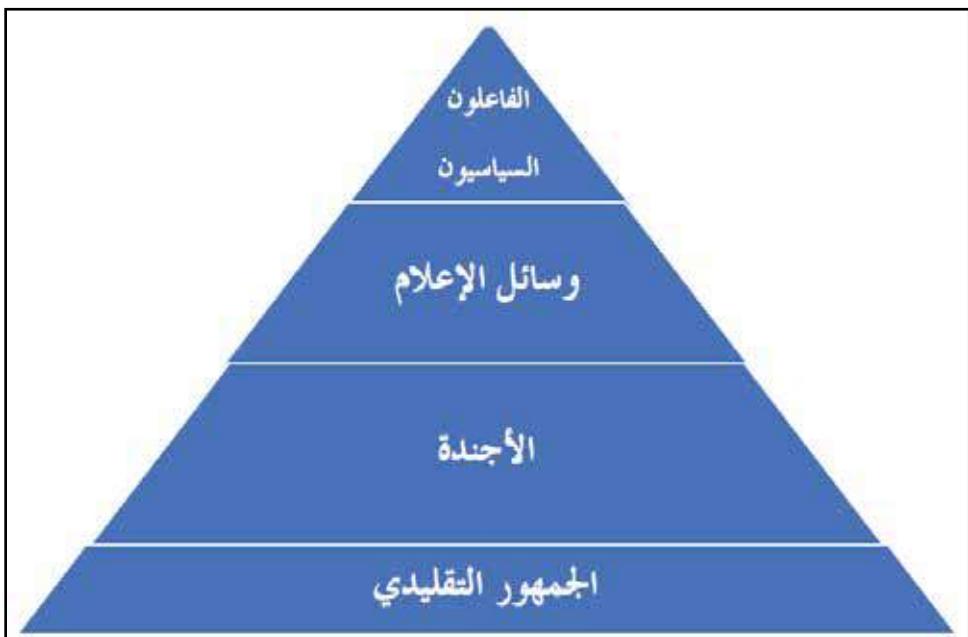
يبّر الأكاديمي كمال حميدو الرؤية الختمية بأن تكنولوجيا الاتصال الحديثة التي أصبحت بنية مرکبة مؤطّرة للمجتمعات، بات يتولّد عنها باقي البنية الفوقيّة، أي كل أشكال الإنتاجات اللامادية التي تقدمها المجتمعات (الدين، الفكر، الأخلاق والمثل، الفنون)⁽¹⁸⁾.

وستظهر مشكلة أخرى تتعلق بالفارق بين البيئات المختلفة؛ إذ أصبحنا أمام صنفين من مجتمعات تكنولوجيا الاتصال الرقمية، فشّمة بلدان منتجة ومستهلكة في الآن نفسه، مقابل مجتمعات أخرى ما زالت في طور الاستهلاك وليس من المتوقع في المدى المنظور ردّم هذه الفجوة؛ بل إن الفجوة في اتساع دائم، مع ذلك هناك من يرى أن الاستخدام وحده يمكن أن يضيق الفجوة؛ إذ يرى دارن بارني مثلاً أن عبارة المجتمع الشبكي تنطبق على المجتمعات التي تظهر فيها خصيّصتان أساسيتان: إحداهما: وجود تقانة معقدة (رقمية على وجه التحديد) في هذه المجتمعات. والثانية تتمثل في إعادة إنتاج الشبكة وما سَسَتها

في كل مكان من المجتمعات الشبكية (وبيتها)، باعتبارها الأساس للتنظيمات وال العلاقات الإنسانية(19). الواقع أن مجتمعات العالم الثالث نفسها تسير في الاتجاه الذي يحدده باري و إن بدرجات ومستويات مختلفة، ومن المفترض أن يفضي ذلك إلى أفق جديد، إن كان سياسياً أو اقتصادياً أو ثقافياً. غير أن السلوك الاستهلاكي لتكنولوجيا الاتصال من قبل مجتمعات العالم الثالث دون أية مساهمة ذات قيمة في عملية الإنتاج، قد تؤدي إلى تشوّهات عميقه في البنية الاتصالية والثقافية، وقد تأخذ هذه المجتمعات نحو الفوضى أو نحو تعميق ثقافة الاستهلاك على الأقل.

وبينجي التنبئ إلى جوهريانة التحول في مفهوم الجمهور في سياق البيئة الرقمية مما أفضى إلى تحول في عملية بناء الأجندة ذاتها، فمفهوم الجمهور كان أقرب إلى تجمع من الأفراد لا تربط بينهم علاقات مباشرة، وأكثر ما يجمعهم هو الاشتراك في تلقى رسائل وسائل الإعلام مع مساهمة ضعيفة في وضع الأجندة يقررها السياسيون والقائمون بالاتصال. والشكل (1) يمثل عملية بناء الأجندة والفاعلين فيها ومكانتهم الهرمية في البيئة التقليدية للإعلام والاتصال.

الشكل رقم (1) يوضح بناء الأجندة والفاعلين فيه في البيئة الإعلامية التقليدية



وستلحظ أن مكانة الفاعلين السياسيين ظلت في رأس هرم العملية، وأن وسائل الإعلام احتلت مكاناً تصيّغاً بالطبقة السياسية بعيداً عن الجمهور نسبياً؛ ما أضعف من تأثير دور الجمهور في بناء الأجندة.

بينما نشأت في البيئة الرقمية الشبكية علاقات حقيقة وخطوط اتصال دائمة بين أفراد هذا الجمهور وجماعاته بمعزل عن وسائل الإعلام؛ وهو ما سيخلق روحاً جديدة للجمهور ويزيد من قوته.

إذا كان تأثير هذه البيئة الجديدة للاتصال بهذا العمق والاتساع، فهذا التأثير لابد أن يطول الأسس والأطر النظرية لعمليات الاتصال والإعلام، وفي عمق ذلك النظريات، بما في ذلك نظرية ترتيب الأجندة، والحقيقة أن مختلف نظريات الاتصال والإعلام أُخْضِعَت للمراجعة من قبل دارسين غربيين وقليل من الدراسات العربية أيضاً، وأظهرت نتائج تلك الدراسات تغيرات فعلية عميقية في المنطقات والمرتكزات التي بُنِيَتْ عليها تلك النظريات، مثلاً أظهرت مراجعات ماكومبس وعدد من زملائه حول نظرية الأجندة على مدى أكثر من أربعين عاماً، وذهبت بعض المقالات والبحوث إلى الحكم ب نهاية بعض النظريات كنظرية التأطير⁽²⁰⁾.

في المحصلة، يمكن التأكيد على أن تغييراً جوهرياً وقع فعلاً وما زال يتتطور فيما يتعلق بترتيب الأجندة وعملية التأطير مثلاً ما هي الحال في عملية حراسة البوابة؛ إذ انتهى الاحتكار بهذه العمليات، وعلى الأقل فقد جاءت التكنولوجيا الجديدة لُشحِّدت فتحات واسعة في جدار الاحتكار، ولتحقق قدرًا من التوازن، لكن دون أن تقضي على فاعلية الوسائل الجماهيرية، دون أن تسلبها حقها في العمل والمحاولة⁽²¹⁾.

3. المقاربات المنهجية الحديثة لنظرية ترتيب الأولويات

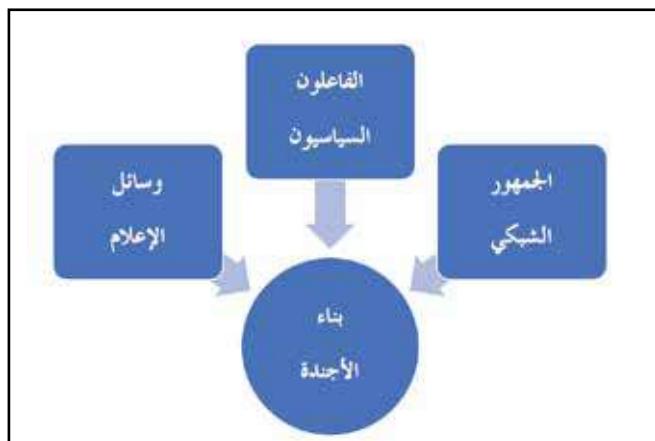
أخذًا بالحسبان التحولات الواسعة العميقة في البيئة الاتصالية الإعلامية، كان من المنطقي أن تبرز مقاربات منهجية جديدة لنظرية ترتيب الأجندة تجاوزاً للمقاربات الكلاسيكية التي ظلت مشغولة بتركيز وسائل الإعلام على عدد قليل من القضايا والموضوعات الرئيسة، أو بمدى التوافق والتلاؤم بين أجندة وسائل الإعلام الجماهيرية وأجندة الجمهور وتأثير ذلك على الرأي العام وعلى أصحاب حق الاقتراع، حتى في المستوى الثاني من تطبيقات

النظرية التي تهتم بتأثير وسائل الإعلام في بناء تصورات (سمات) محددة لجوانب الموضوعات والقضايا المطروحة أو ما يتداخل مع عملية بناء الأطر والصور الذهنية، فإن هذه العملية أيضاً لم تعد واضحة المعالم مثلما رصدها المقاربات الأولى لهذا المجال بدءاً من لييمان الذي قال: "الصورة في الذهن" وصولاً إلى الأبحاث الأولى لماكومبس وزملائه في بداية السبعينات.

1.3. تحولات في النظرية

فرضت البيئة الرقمية الجديدة للاتصال معطيات نظرية جديدة، أهمها: أن سلطة ترتيب الأجندة لم تعد حكراً على وسائل الإعلام والسياسيين وأصحاب الاستثمارات المادية والمعنية، والجمهور لم يعد متلقياً؛ بل مستخدماً (User) متفاعلاً ومتناهياً للمعنى ومشاركاً في ترتيب الأجندة وفي تأطير المضامين وفي اختيار منصات النشر، أما مفهوم الجمهور فقد تبدل مثلما أسلفنا ولم يعد يعني تلك الحشود أو الأعداد التي لا تربط بين أفرادها روابط أقوى من رابطة التلقى لوسائل الإعلام، بل أصبح هذا الجمهور جمهوراً شبكيّاً ما أضافه عليه مزيداً من القوة والفاعلية، خصوصاً فيما يتصل بوضع الأجندة، أضف إلى ذلك التفاعلية التي يمارسها الجمهور تجاه كل ما يقال أو يُكتب أو يُبثّ في وسائل الإعلام أو في المنابر السياسية. يترتب على ذلك نماذج نظرية لعملية بناء الأجندة مخالفة لما كان معروفاً في البيئة السابقة؛ إذ تمثل هذه النماذج لتأخذ شكل الشبكة، أو التشارکية في بناء الأجندة، والشكل (2) يمثل مكانة القوى الفاعلة في عملية ترتيب الأجندة.

الشكل رقم (2) يبرز بناء الأجندة والفاعلين فيه في البيئة الرقمية



ويلاحظ من الشكل الذي يمثل نموذج عملية بناء الأجندة في البيئة الرقمية أن الفاعلين في بناء الأجندة أصبحوا يتوزعون أفقياً بعد أن كان التوزيع تراتبياً هرمياً يبدأ بالسياسيين، ونحن لا نفترض ثبات هذا التوزيع أو المسافات، فالبيئة الرقمية لا ثبات فيها ولا استقرار، وكل قضية وكل مرحلة تكتسب خصوصيتها في السياق الآني. ولا يعني هذا انتقالاً ميكانيكيّاً من نقطة وسائل الإعلام إلى منصة الجمهور، بل سنعرف أن البيئة الشبكية هذه لم تلغ سلطة وسائل الإعلام الجماهيرية، لكنها قسمت كل شيء في عملية الاتصال، وجزئات الجمهور فيما يُعرف بالتجزئية أو التشتت (Fragmentation) داخل الشبكة، وتجزئ القائمون بالاتصال والوسائل التي يبشرون أو ينشرون من خلالها، وبالتالي تجزئ الم الموضوعات والقضايا بما قضى مبرراً على ظاهرة التمركز (Centralization) والمترمية (Hierarchical) واحتكار سلطة ترتيب الأجندة وبناء الأطر.

إن محمل هذه الملامح التجزئية حولت المشهد الإعلامي في البيئة الرقمية الشبكية إلى ما يشبه الفسيفساء، مثلما وصفها كمال حميدو، مع أنه أعطى للصورة التليفزيونية الدور الأكبر في ظهورها وقضائها على البنية الفكرية الخطية جيل أو لأجيال خصوصاً تليفزيون التحكم عن بعد وألعاب الفيديو ثم أخيراً الكتابة التشعيبة في الإنترت⁽²²⁾.

كان من الآثار النظرية العميقة التي خلفتها الثورة الرقمية ما طال سلسلة الاتصال التقليدية للرسالة، فلم تعد كما كانت (مرسل - رسالة - قناة - جمهور) بل أصبحت السلسلة دائرة لا تكاد تعرف من أين تبدأ وأين تنتهي (مرسل ومستقبل - رسالة تفاعلية - قناة - مستقبل ومرسل). في هذه السلسلة تحضر التفاعلية والتشاركية كفاعل جديد مقابل ضعف التحكم الخارجي في الرسالة.

ويمكن كذلك أن نشير إلى تبدلات واضحة في مفاهيم مركبة في عملية الاتصال مثل مفهوم: الرأي العام، ومفهوم النخب أو قادة الرأي؛ إذ اتسعت دائرة القادرين على الوصول للشبكة والقادرين على التعبير عن رأيهم⁽²³⁾. وهذا ما سيكون له تداعيات في مفاهيم نظرية كثيرة.

رصد آخرون ظاهرة مهمة في البيئة الرقمية الجديدة تمثل في التناقض، أو وجود الشيء ونقضه في الآن نفسه، وهو ما وصفه الأكاديمي عبد الله الحيدري بحالة "الانتظام والفوضى"، فإذا كنّا اعتدنا على إخضاع الطواهر الاتصالية كافة للقياس المنهجي الكمي أو النوعي،

فإن الفوضى في البيئة الجديدة، حسب الحيدري، هي تلك السلوكيات العشوائية غير القابلة للقياس الدقيق، والتي لا يمكن احتواها بفعل تعديل يحدث داخل النظام، فالبيئة الجديدة مهيئة لحدوث الفوضى بعدها نظامًا دينامياً معقدًا تحدث داخلها سلوكيات غير منتظمة⁽²⁴⁾. بمعنى أن التغيير المستمر في التقدم والتراجع أو التطور في اتجاهات غير منتظمة من شأنه خلق مشكلات منهجية مخالفة أو مخادعة في توقيت حدوثها وفي الزمن المستغرق وفي المسار الذي تتخذه وفي أساليب القياس المناسبة، وهو ما يمثل محاولة قياس مساحة سيلان كمية كبيرة من الزيوت على سطح غير مستقر.

وكان من التطورات المفهومية والنظرية ما ظهر من مفاهيم جديدة منها مفهوم "دمج الأجندة" (Agenda Melding)، وُقدم في وقت لاحق من قبل شو وزملائه، ويُعرف هذا المفهوم بأنه العملية التي يقوم فيها أفراد الجمهور باستنتاج أو بناء أجندـة الأحداث الخاصة بهم بعد الاطلاع على المصادر المختلفة للمعلومات والأخبار بما يتناسب مع إدراكيـهم وتفضيلـاتهم الفردية، ويحصل بذلك ما يتحقق من تأثير السمات أو الأطر، غير أن الجمهور في هذه الحالة يكون في حالة إيجابية وليس في موقع المتلقـي فحسب؛ لأن عملية الدمج هذه تعني أيضـاً أن أفراد الجمهور يقومون بأنفسـهم على عملية الاختيار والاستنتاج أو البناء لجدولـ الأجنـدة، وقد وفرت البيـئة الرقمـية الشـبكـية الشـروـط المـثلـى لـكل هذه الأنشـطة⁽²⁵⁾.

وهناك مفهوم "ال الحاجة إلى التوجيه" (Need for Orientation) الذي ابتكره ماكومبس وزملاؤه، وهو يصف الفروق الفردية في الرغبة في توجيه الإشارات وتقاسم شبكة المعلومات الأساسية، وحيث الحاجة إلى الرأي وتفسير الأحداث⁽²⁶⁾.

وقدّمت مفاهيم أخرى ذات أهمية، منها: مفاهيم الأهمية (Relevance) وعدم اليقين (Uncertainty)، وهما مفهومان يرتبطان بمفهوم "ال الحاجة إلى التوجيه"، وتشير "الأهمية" إلى أن الفرد لن يبحث عن معلومات وسائل الأخبار إذا كانت القضية ليست ذات صلة شخصية. ومن ثم، إذا كانت الأهمية منخفضة، فسيشعر الناس بال الحاجة إلى قدر أقل من التوجيه. أما "مستوى عدم اليقين فهو الشرط الثاني المحدد لل الحاجة إلى التوجيه، وفي كثير من الأحيان، يكون لدى الأفراد بالفعل كل المعلومات التي يرغبون فيها حول موضوع ما، غير أن درجة اليقين لديهم منخفضة"⁽²⁷⁾.

2.3. اتجاهات بحثية جديدة

قام بعض الباحثين بتكييف مفهوم "حاجة الفرد للتوجيه" المحددة فيما يتعلق بالارتباط وعدم اليقين. فالبحوث التي أجرتها ديفيد ويفر (David Weaver)، في عام 1977، تشير إلى أن حاجات الأفراد للتوجيه ترتبط بمحى اهتمامهم الشخصي بالمسألة. وتمثل الحاجة إلى التوجيه مزيجاً من اهتمام الفرد بالموضوع وعدم اليقين بشأن القضية⁽²⁸⁾.

وتبدو أهمية هذه المفاهيم في البيئة الرقمية الشبكية؛ حيث تتشكل المجموعات التفاعلية على أساس مختلفة كالجماعات المهنية أو جماعات الاهتمام المشترك أو الانتماء المشترك، وتتجسد في هذه المجموعات أهمية مفاهيم الحاجة إلى التجمع وال الحاجة إلى التوجيه، وكذا البحث عن الجماعات المرجعية، كحاجات مرتبطة بحاجة أساسية هي حاجة الشعور بالانتماء (The Need of Belonging)، وال الحاجة إلى الجماعات المرجعية لم تكن في صلب اهتمام البحوث التقليدية لنظرية الأجندة، غير أنه يمكن ملاحظة الرابط الواضح مع مفهوم "الحاجة إلى التوجيه" التي بدأت تظهر في بحوث ماكومبس وغيره من الباحثين، بينما حاولت بعض البحوث أيضاً التأكيد على أن عملية دمج الأجندة أصبحت أكثر ظهوراً في البيئة الشبكية؛ لأن الأفراد يستخدمون مجموعة متنوعة من الوسائل ويخلطون أجنداتهم الشخصية مع أجندات المجموعة⁽²⁹⁾.

كان من الاتجاهات البحثية الجديدة ما أصبح يُعرف بالمنهج الشبكي، وهو منهج يقوم على التعامل مع العالم الشبكي المثبت في الإنترن特 باعتباره مجتمعاً معقداً متشابكاً يتفاعل في الشبكات أو ما يعرف بالواقع السيبراني، وهو المنهج الذي يتلاءم مع المستوى الثالث من مستويات الأجندة وهو الأنسب لاستخدامه في دراسة بناء الأجندة في البيئة الرقمية الشبكية.

مع هذا الواقع الجديد، كان يجب تقديم مقاربات منهجية لا تخضع للتفكير الخطي (Liner) أو التصورات المسبقة المستقاة من البيئة السابقة ولا من البيئات الغربية المنتجة للتكنولوجيا. مقاربات تبدأ من فهم خصائص البيئة الرقمية خصوصاً تفاعليتها وشبكيتها وحالة عدم الثبات فيها إن كان من ناحية الجمهور أو القائم بالاتصال أو الوزن النوعي للقضايا المطروحة. وكذلك، لابد من الأخذ بالحسبان كافة الفروق بين المجتمعات، فعبارة القرية الكونية الواحدة لم تلغ الفوارق العميقة في البنية الثقافية والفكرية والبنية الاتصالية.

4. مقاربة الأجندة بالنظريات الأخرى

مثلاًما لاحظنا في النقاشات السابقة، وفي معظم الدراسات الأجنبية والعربية، فإن العلاقة بين نظرية الأجندة والنظريات الأخرى ظلت في آخر سُلُّم الاهتمام باشتئان نظرية التأثير التي نالت اهتماماً ملحوظاً بحكم صلتها المباشرة بنظرية الأجندة. غير أن أهم الوسائل مع نظريات أخرى رئيسة لم تصلح ما تستحق من اهتمام، وسنلاحظ أن أهم هذه الوسائل يتجسد في نظرتي حراستها البوابة الإعلامية ونظرية التأثير، حيث تتضمن النظريات الثلاث: الأجندة وحراسة البوابة والتأثير إلى فرع واحد هو فرع نظريات القائم بالاتصال.

1.4. نظرية حراسة البوابة

تُعدُّ نظرية حراسة البوابة العملية الأولى التي تنبثق منها عمليات ترتيب الأجندة أولاً ثم التأثير ثانياً، وقد تبهرت بجوث الأجندة في المستوى الثاني لعلاقة الأجندة بالتأثير مثلاً ما تم الإشارة لذلك أكثر من مرة في هذه الدراسة.

وتقوم فكرة حراسة البوابة على قاعدة أن محري الصحف يعملون على أساس كونهم "حراس بوابات" للرسائل الإعلامية التي يجب أن تصل للجمهور، وقادت النظرية على النموذج الذي اختبره واستنتاجه كيرت ليفين (Kurt Z. Lewin 1890-1947) في مجال علم النفس حينما كان جهده البحثي يركز على وضع استراتيجيات إقناعية بمحض تغيير مواقف ربات البيوت بخصوص الأنظمة الغذائية⁽³⁰⁾.

واستخدم ليفين تعبير حارس البوابة لوصف الزوجة أو أي شخص يملك سلطة القرار في أي من الأطعمة التي ستظهر في نهاية المطاف على مائدة طعام العائلة، فالأنواع الغذائية تم إلى مائدة الطعام خلال قنوات بدءاً من السوق أو المزرعة مروراً بالمطبخ، في هذه العملية يتحكم بعض الأشخاص في حركة الطعام عبر هذه القنوات وحتى وصولها إلى المائدة⁽³¹⁾. وكان ليفين يدرك أن نموذجه هذا يتعدى قرارات انتقال الطعام عبر القنوات إلى انتقال عناصر الأخبار من خلال قنوات الاتصال في المجموعات⁽³²⁾.

وظل معظم الدراسات الغربية يركز على العملية الإجرائية في مسار نقل الرسالة من المصدر وصولاً للمتلقي، ولم تبتعد كثيراً في الدور الوظيفي الذي تقوم به عملية الحراسة والضبط لصالح الفئات المنتفذة في المجتمع، مع أن ذلك مفهوم في السياق الوظيفي في تلك المجتمعات، والهدف النهائي مثل هذه العملية هو تحقيق التوازن الوظيفي (Equilibrium).

مع ما في ذلك من تجاهل لعوامل الصراع الداخلي في المجتمع أو لمعطيات الاستغلال الذي تقوم به فئات في المجتمع لفئات أخرى باسم الحفاظ على وحدة المجتمع والسلام الداخلي وغير ذلك.

وجاءت البيئة الرقمية للاتصال بمعطيات جديدة بمستوى ثوري في نظرية حراسة البوابة خصوصاً، وفي نظريات أخرى عموماً، بهذه التطورات التكنولوجية التي رافقها، أو نتج عنها، تحولات سياسية وثقافية أهنت ظاهرة احتكار سلطات الضبط والتحكُّم التي كان يمارسها حرس البوابات من خلال منظومة كبيرة من وسائل الإعلام الجماهيرية التي كانت في موقع إرسال الرسائل وترتيب الأجندة وبالتالي بناء الأطر؛ إذ بات من المعروف أن المواطن لم يعد ملزماً بالتلقى من تلك الوسائل، بل تنوّعت بين يديه المصادر وتعددت وأتاحت تكنولوجياتها خصائص التفاعلية والقابلية للبحث والتخزين والمعالجة والتحول السهل والتهرب من الرقابة وغير ذلك من ميزات. في هذا البيئة تغيّر السؤال البحثي في هذه المرحلة من: ماذا تفعل وسائل الإعلام بالناس وبأيِّ أثر؟ إلى: كيف يستخدم الناس وسائل الإعلام والاتصال وبأيِّ أثر؟

ويبدو من الواضح أنَّ الأثر في السؤال الثاني يشمل الأثر الواقع على وسائل الإعلام نفسها مثلما هي الحال بالنسبة للناس المستخدمين. وترتباً على هذا التغيير الذي يقارب الانقلاب أو الثورة، فقد قدرت بعض الأبحاث والأراء أنَّ مكانة حارس البوابة في المنظومات الإعلامية التقليدية قد انتهت أو ماتت، وهو من الصعب إثباته، فحراس البوابات لم يموتو ولم يتوقفوا عن ممارسة دورهم، غير أنَّ مكانتهم أصبحت أدنى أهمية وأضحت دورهم أقل فاعلية في ضوء الإعلام الرقمي التفاعلي الشبكي والتنافس الكبير الذي نتج عن ذلك. أضف إلى هذا، أنَّ الإعلام الرقمي الشبكي أصبح رهاناً كبيراً لفئات واسعة من الشباب وقوى التغيير، وهو ما دعا الكثير من الأبحاث والاتجاهات إلى الربط بين هذا الإعلام الجديد وبين الثورات ومحاولات التغيير السياسية والثقافية الواسعة.

وتشير إحدى الأطروحات⁽³³⁾ إلى أنَّ هذه المعطيات الجديدة في البيئة الرقمية الشبكية أنتجت ما يمكن تسميته بـ"السلالل الموازية لحراس البوابات"، أي إنَّ الحراس التقليديين ما زالوا في أماكنهم ويعارسون أدوارهم بينما نشأت مقابلهم سلالل جديدة تسعى لتحقيق نقىض ما تسعى إليه السلالل التقليدية. وتستخلص الدراسة أنَّ "المهام والوظائف لكتلتنا السلسليتين متتشابكة في جوهرها من حيث تمركزها في التحكُّم في تدفق الأخبار والمعلومات

والصور، ومن ثم السيطرة على عملية إنتاج المعاني والرموز خلال عمليات ترتيب الأجندة والتأثير، بمعنى أن القوى والفنانات التي كانت مهمّشة أو مُستَعِلَّةً بدأت ترى في وسائل الاتصال والإعلام الجديدة أدوات للتعبير عن ذاتها ومصالحها وتغيير واقعها، وهذا ما لمسه الجميع في الثورات والاحتجاجات التي شهدتها بعض الدول العربية في العقد الثاني من القرن الحالي.

2.4. نظرية الأطر

على خلاف نظرية حارس البوابة، فإن بعض الأبحاث المبكرة، مثل دراسة وارنر بريد (Breed Warren)⁽³⁴⁾ المصنفة باعتبارها من الدراسات المبكرة في حراسة البوابة، كانت قد أدركت أن عملية التأثير "وظيفة" من وظائف حارس البوابة التي تمتد أيضاً إلى صياغة الدلالات اللغوية بما يشبه عملية "إنتاج السلعة" للمستهلكين⁽³⁵⁾. كذلك ثبتت عديد الدراسات التي أُحررت في أواخر القرن العشرين أن التأثير يقود لمنطق تفسيري خاص، وحتى لسلوك عام، ويلاحظ ماكومبس وزميلته سلمى غانم وجود مفارقة محددة في العملية تمثل في أن استنتاجات التأثير ومهارات ترتيب الأجندة تعود بنا لاعتبارات تأثير وسائل الاتصال نحو الاتجاهات والآراء⁽³⁶⁾. والحقيقة أن ذلك لم يكن اكتشافاً جديداً فقد أدركه الحكام والحكومات منذ أزمان بعيدة، وهو ما دعا الجميع للإيمان بقوة الإعلام، غير أن هذا الاكتشاف له قيمته النظرية الكبيرة.

ويمكن تلخيص عملية التأثير بأنها إبراز بعض السمات وإخفاء بعضها، وهذه عملية قائمة على الانتقائية التي يحددها المرسل أو القائم بالاتصال الذي يقوم هو نفسه بدور حراسة البوابة، والمعنى اللغوي للتأثير ينحه على ضروب مختلفة أقرها للمعنى المراد في هذه النظرية ما جاء في لسان العرب: "كُلُّ مَا أَحاطَ بِشَيْءٍ، فَهُوَ لَهُ أُطْرَةٌ وَإِطَارٌ"⁽³⁷⁾.

وكان روبرت إنتمان (Robert Entman) قدّم التعريف الأشهر لعملية التأثير؛ باعتبارها عملية تقوم على اختيار بعض الجوانب أو المظاهر للواقع المدرك، والعمل على جعلها أكثر بروزاً في النص التواصلي، وذلك لتكريس أو فرض تعريف محدد للمشكلة، وتفسير منطقي أو تعليلي لها، وتقييم أخلاقي، و/أو مقترنات المعالجة للعناصر محل الشرح"⁽³⁸⁾. وهذا ما كشفه فيما بعد ماكومبس وبعض زملائه أثناء بعض مراجعاته لنظرية ترتيب الأجندة منذ العام 1977، وهو ما أشير إليه في دراسات لاحقة (ماكومبس، 1981).

و(ماكوميس وغو 2005) مرتكزاً على تعريف والتر لييمان "الصور في رؤوسنا"، يعني أن وسائل الإعلام تقوم ببناء مفاهيمنا عن الأشياء والقضايا من خلال تقديم السمات الأكثر بروزاً لجوانب الموضوعات المطروحة.

واستخدمت الكلمة التأثير أو الإطار في بحوث الإعلام للدلالة على السياق (Context) الذي وضع فيه الخبر بما سيحدد المعنى الأهم أو الرئيس له. صحيح أن التأثير عملية تنطلق من القائم بالاتصال، لكن دور المتلقي في بناء الصورة أو الإطار أو تفسير المعنى لم يكن سليماً في أي مرحلة، بل تدخلت عوامل أخرى في تفسير المعنى في ذهن المتلقي، من ذلك مثلاً التركيبة الثقافية للمتلقي وتأثير الجماعات المرجعية ومستويات التعليم والخبرة والعمر. أما في البيئة الرقمية، فقد برزت متغيرات إضافية أهمها الاتصال الشبكي عبر الإنترت، أدت جميعها إلى تعزيز دور الجمهور في وضع الأطر للأحداث وتحديد معناها، فالفرد في البيئة الجديدة أصبح أكثر فاعلية ونشاطاً. ومن هنا استنجدت بعض الدراسات السابقة أن التأثير بمفهومه القديم لم يعد قائماً، بل لم تعد كلمة "التأثير" نفسها مناسبة لما يحدث في البيئة الاتصالية الحديثة، ذلك أن الوسائل الحديثة ألغت ما كان في عملية التأثير من استقرار في ضوء آليات التفضيلات أو الخيارات المتعددة التي أتاحتها البيئة الرقمية الشبكية⁽³⁹⁾. وهذا البحث لا يبني وجهة النظر المتطرفة بشأن انتهاء أو إلغاء عملية التأثير، بل تؤكد الاستنتاجات التي توصل إليها أن التأثير سيظل قائماً، غير أن الفاعلين في عملية التأثير تغيرت مكانتهم وإسهاماتهم وفق حسابات عديدة أبرزها زيادة فاعلية الجمهور ومشاركة في العملية الإعلامية من حيث حراسة البوابة وترتيب الأجندة ثم عملية التأثير التي باتت أكثر مرونة بعد أن تخلصت من الاتصال الهرمي الخطمي الذي كان يمارس في البيئة الإعلامية التقليدية.

استنتاجات

توزعت أهم نتائج الدراسة على ثلاثة محاور تمثل الأهداف الثلاثة كالتالي:

1. تأثير البيئة الرقمية في جمهور وسائل الإعلام وأثر ذلك على ترتيب الأجندة: أثرت البيئة الرقمية في جمهور وسائل الإعلام والذي تغير تعريفه؛ حيث أصبح ذلك الجمهور المتصل بشبكة الإنترت عوضاً عن مفهوم المتلقي لوسائل الإعلام كما كان معروفاً في البيئة السابقة. علاوة على ذلك، فالأفراد والجماعات لا تطبق عليهم شروط العزلة التي كانت

معروفة في البيئة الاتصالية السابقة ما داموا قادرين على التواصل عبر الإنترنت.

وإذا كانت النظرية التقليدية للأجندة قد بُنيت على أساس خطّي يبدأ من وسائل الإعلام الجماهيري متوجهًا نحو الجمهور، فإن البيئة الرقمية حطمت تلك الخطية أو -زعزعتها على الأقل - لصالح الشبكة التي تتسع لتشمل المؤسسات الإعلامية والجمهور الذي ينتشر على امتداد شبكة الإنترنت. ويترتب على ذلك نماذج نظرية لعملية بناء الأجندـة مخالفة لما كان معروفاً في البيئة السابقة إذ تميل هذه النماذج لتأخذ شكل الشبكة، أو التشاركـية في بناء الأجندـة.

2. أهم المفاهيم ذات العلاقة بترتيب الأجندـة التي تعرضت لتحولات البيئة الرقمية: قد يكون مفهوم الجمهور من أكثر المفاهيم التي تعرضت لتأثير البيئة الرقمية، فهو أعداد كبيرة عبر العالم تمارس التواصل والتفاعل عبر الشبكة مُتحللة من قيود الزمان والمكان ما أضفى عليها مزيداً من القوة والفاعلية خصوصاً فيما يتصل بوضع الأجندـة، في الوقت الذي شهد شكلاً من أشكال التشظي داخل الشبكة الكبرى.

وتعرضت سلسلة الاتصال نفسها لقدر كبير من التحوير؛ إذ أصبحت هذه السلسلة دائـرية الاتصال ذات طابع شبكي يغلب فيها التشاركـية والتفاعلـية. وثمة مفاهيم أخرى تعرضت للتـحولات مثل: الرأـي العام، والنخبـ وقادـة الرأـي، والمسـاواة بين المتـواصلـين، ومفهـوم دمج الأجندـة.

وتعني عملية الدمج هذه أيضاً أن أفراد الجمهور يقومون بأنفسـهم على عملية الاختيار والاستنتاج أو البناء بجدول الأجندـة، وقد وفرت البيئة الرقمية الشبـكـية الشروط المثلـى لكل هذه الأنشـطة.

3. الاتجـاهـات البـحـثـية المستـجـدة في ترتـيب الأجـنـدة: يـُعـدـ المـنهـجـ الشـبـكـيـ منـ أـبـرـزـ الـاتـجـاهـاتـ الـبـحـثـيةـ عـلـىـ الـمـسـتـوـيـنـ،ـ النـظـريـ وـالـمـنهـجيـ،ـ وـهـوـ مـنـهـجـ يـقـومـ عـلـىـ التـعـامـلـ مـعـ الـعـالـمـ الشـبـكـيـ المـبـشـوتـ فـيـ الإـنـتـرـنـتـ باـعـتـبارـهـ مجـتمـعاـ مـعـقـداـ مـتـشـابـكاـ يـتـبـادـلـ التـأـثـيرـ أـكـانـ ذـلـكـ عـلـىـ مـسـتـوـيـ الـأـفـرادـ وـالـجـمـاعـاتـ أـمـ عـلـىـ مـسـتـوـيـ الـمـؤـسـسـاتـ الإـعـلـامـيـةـ.

وبيـرـزـ الـاتـجـاهـاتـ بـحـثـيـةـ تعـطـيـ لـلـجـمـهـورـ وـلـوـسـائـلـ الـإـعـلـامـ التـفـاعـلـيـ دورـاـ أـكـبـرـ أـهـمـيـةـ فيـ عمـلـيـاتـ الـإـعـلـامـ الـأـسـاسـيـ،ـ وـهـيـ:ـ حـرـاسـةـ الـبـوـاـبـةـ،ـ وـتـرـتـيبـ الـأـجـنـدـةـ،ـ وـالـتـأـطـيـرـ بـعـدـ أـنـ تـرـاجـعـ الـاتـصـالـ الـهـرمـيـ الـخـطـيـ الـذـيـ كـانـ يـمـارـسـ فـيـ الـبـيـئةـ الـإـعـلـامـيـةـ التـقـلـيدـيـةـ.

المراجع

- (1) Salma Ghanem et al., “21st Century Communication,” in *Agenda Setting and Framing*, ed. William F. Eadie (SAGE Publications, Inc, 2009), 3.
- (2) Ajita Abeysekera, “Basic research and applied research,” *Journal of the National Science, Foundation of Sri Lanka* 47(3), (September 2019), “accessed January 1, 2020”. DOI: 10.4038/jnsfsr.v47i3.9482.
- (3) Maxwell McCombs, *Setting the Agenda: The Mass Media and Public Opinion*, 1 ed. (Cambridge: Polity Press, 2004), 3.
- (4) *Ibid*, 3.
- (5) Walter Lippman, *Public opinion*, 2nd ed. (New Brunswick, New Jersey, 1991), 338.
- (6) Bernard Cohen, *The press and foreign policy* (New York: Harcourt, 1963).
- (7) McCombs, *Setting the Agenda*, 2.
- (8) David H. Weaver, “Maxwell McCombs,” in *Encyclopedia Britannica*, “accessed January 1, 2020”. shorturl.at/pvPQ1.
- (9) Yeojin Kim et al., “Theoretical and methodological trends of agenda-setting theory: A thematic analysis of the last four decades of research,” *Agenda Setting Journal* 1:1, (2017): 15. “accessed January 2, 2020”. shorturl.at/zJQ26.
- (10) Thomas Vangshardt, Niels Bjerre Poulsen, “The Agenda Setting Effect of the U.S Mass Media During the 2008 Presidential Campaign,” May 2009, “accessed January 1, 2020”. shorturl.at/fkltI.
- (11) Maxwell McCombs and Lei Guo, “A Look at Agenda-Setting: Past, Present and Future,” *Journalism Studies* 6 (4), (November 2005): 255, “accessed January 1, 2020”. shorturl.at/dEO38.
- (12) Wayne Wanta, Mariam Alkazemi, “Agenda-Setting: History and Research Tradition,” *researchgate*, March 2017, “accessed January 2, 2020”. shorturl.at/cqDF8.
- (13) Maxwell McCombs, Salma Ghanem, “The Convergence of Agenda Setting and Framing,” *Political Science*, (2001), 69.
- (14) Kim et al., Theoretical and methodological trends of agenda-setting theory, 17.
- (15) Denis McQuail, *Mass Communication Theory*, 5 ed. (New Delhi: Vistaar Publication, 2005), 136.
- (16) عزام أبو الحمام، *البيئة الرقمية للإعلام والاتصال: مراجعة لنظرية حراسة البوابة*، (عمان، دار الصابيل

للتشر والتوزيع، 2019)، ص 40.

(17) أندريا بريس، بروس ويليامز، البيئة الإعلامية الجديدة، ترجمة شويكار ركي، (القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2012) ص 51.

(18) انظر مثلاً: كمال حيدو، "الإعلام الاجتماعي وتحولات البيئة الاتصالية العربية الجديدة"، مركز الجزيرة للدراسات، 6 مارس/آذار 2018، (تاريخ الدخول: 24 ديسمبر/كانون الأول 2019): shorturl.at/cmn15

(19) دارن بارني، المجتمع الشبكي، ترجمة: أنور الجماعاوي (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015) ص 39.

(20) Michael Caciatoore, Dietram A. Scheufele, "The End of Framing as we Know it ... and the Future of Media Effects," *Mass Communication and Society* 19, (2016), shorturl.at/kyBR2.

(21) أبو الحمام، البيئة الرقمية للإعلام والاتصال، مرجع سابق، ص 114 - 115.

(22) حيدو، الإعلام الاجتماعي وتحولات البيئة الاتصالية العربية الجديدة، مرجع سابق، ص 4.

(23) أبو الحمام، البيئة الرقمية للإعلام والاتصال، مرجع سابق، ص 38.

(24) عبد الله الزين الحيدري، الإعلام الجديد: النظام والفوضى، (تونس، دار سحر للتشر، 2014) ص 24.

(25) Rita Colistra, "Agenda Melding", in *The Encyclopedia of Political Communication*, eds. Lynda Lee Kaid, Christina Holtz-Bacha (Sage Publications, 2007), researchgate, "accessed January 19, 2020". shorturl.at/uwCW7.

(26) "Agenda-setting theory," Wikipedia, "accessed January 19, 2020". shorturl.at/oyzOY.

(27) Maxwell McCombs, *Setting the Agenda: The Mass Media and Public Opinion*, 1ed. (Cambridge: Polity Pres, 2004), 55.

(28) David Weaver, "Audience Need for Orientation and Media Effects," *Communication Research*, 3, (1980): 361–376.

(29) Kim et al., Theoretical and methodological trends of agenda-setting theory, 7.

(30) أرماند ماتلار، ميشيل ماتلار، تاريخ نظريات الاتصال، ترجمة نصر الدين لعياضي والصادق راجح (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية والمنظمة العربية للنشر، 2005) ، ص 65.

(31) Kurt Lewin, "Forces behind food habits and methods of change," in *The Problem of the changing food habits (Bulletin of The National Research Council*, no 108, (October 1945): 35–65.

(32) Chris Roberts, “Gatekeeping theory: An evolution,” (Texas: The University of South Carolina, Association for Education in Journalism and Mass Communication, 2005), 5.

(33) أبو الحمام، حراسة البوابة في البيئة الجديدة للاتصال، مرجع سابق، ص 36.

(34) انظر : دراسة لوارن بريد:

Warren Breed, “Social Control in the Newsroom: A Functional Analysis,” Social Forces, (1955): 226-235.

(35) Chris, Gatekeeping theory, 13.

(36) McCombs, Ghanem, “The Convergence of Agenda Setting and Framing,” 77.

(37) يمكن مراجعة لسان العرب (أطر) على الرابط: shorturl.at/hAFO1

(38) Robert Entman, “Framing: Toward clarification of a fractured paradigm,” Journal of Communication 43, (1993): 51-58.

(39) Cacciatore, Scheufele, “The End of Framing as we Know,”: 20.

من إصدارات المركز



لباب

للدراسات الاستراتيجية والإعلامية
دورية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات

عنوان
وادي السيل، الدوحة، دولة قطر
للتواصل
lubab@aljazeera.net
صندوق البريد: 23123
هاتف: +974 40158384
فاكس: +974 44831346

سعر النسخة: 15 ريالاً أو 4 دولارات